الأمم المتحدة S/PV.7821

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٢١

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1640711 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأردن، أرمينيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، الفلبين، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/999، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام، السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذ مجلس الأمن اليوم إجراء قويا بشأن واحد من بين أكبر وأشد التحديات التي يواجهها السلم والأمن في عصرنا – أي الأنشطة النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأرحب باتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع. إن الحفاظ على هذه الوحدة أمر بالغ الأهمية للتصدي للتحديات الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها.

لقد اتخذ المجلس أول قرار له بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ١٩٩٣ (القرار ٨٢٥ (١٩٩٣)). وبعد ٢٣ عاما وستة قرارات جزاءات، لا يزال التحدي قائما. وفي هذه المرة، انتظر المجلس أكثر من أي وقت مضى – ما يقرب من ثلاثة أشهر – للرد على التجربة

النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي العمل الخامس من نوعه. ويوضح الوقت المستغرق للتوصل إلى اتفاق بشأن القرار، بجلاء، الطابع المعقد لهذا التحدي.

ففي هذا العام، اجتمع المجلس في تسع مناسبات لإجراء مشاورات طارئة ردا على تجارب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وأنشطتها في مجال القذائف التسيارية. وهذا رقم مرتفع لم يسبق له مثيل. ومنذ كانون الثاني/يناير، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتين نوويتين وما لا يقل عن ٢٥ تجربة إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، بما في ذلك إطلاق ساتل وقذائف تسيارية من غواصات وقذائف تسيارية متوسطة وفوق المتوسطة المدى. ويجب أن نفترض أنه مع كل تجربة أو عملية إطلاق، تستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إحراز تقدم تكنولوجي في سعيها لامتلاك قدرات نووية عسكرية. وتشكل الزيادة في هذه الأنشطة وطابعها تهديدا متزايدا للأمن الإقليمي والنظام العالمي لعدم الانتشار.

وينشئ قرار اليوم نظام الجزاءات الأصعب والأكثر شمولا على الإطلاق الذي يفرضه مجلس الأمن. وهو يبعث برسالة لا لبس فيها مفادها أنه يجب أن تتوقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أي أعمال استفزازية أخرى وأن تمتثل بالكامل لالتزاماتها الدولية. إن الجزاءات المحددة الأهداف مهمة. وتمثل جزاءات مجلس الأمن الإرادة الواضحة والموحدة للمجتمع الدولي.

غير أن فعالية الجزاءات تتوقف على تنفيذها. ويتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذل كل جهد لضمان تنفيذ هذه الجزاءات تنفيذا كاملا. وقد تجد بعض الدول صعوبة في ترجمة الجزاءات في نظمها التنظيمية الوطنية. وربما تفتقر أخرى إلى القدرة على إنفاذها داخل إقليمها. ولذلك السبب، نحتاج إلى شراكات دولية من أجل بناء القدرات.

وينبغي استناد الجزاءات إلى استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

ويجب أن نظل ملتزمين بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لهذه الحالة المعقدة والخطيرة. وكما برهن الاتفاق بشأن برنامج إيران النووي، فإن بالإمكان التوصل إلى حل دبلوماسي إذا توفرت الإرادة. ويجب أن تعكس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسارها وأن تسير على طريق نزع السلاح النووي من خلال حوار مخلص. وأكرر دعوتي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة.

ومن المهم ألا ننسى احتياجات البلد الإنسانية الحادة. إن السكان المدنيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهم الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأطفال، يكابدون المشاق بصورة خاصة والتي تتفاقم أكثر جراء الكوارث الطبيعية. وتبقى المساعدة الإنسانية الدولية حيوية للحفاظ على حياة ملايين المحتاجين. كما أكرر دعوتي إلى سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للانخراط مع المجتمع الدولي من أجل معالجة الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان وتحسين الأحوال المعيشية لسكان البلد.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على استعداد الأمم المتحدة للمساعدة بأي طريقة ممكنة في مواجهة جميع هذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على حضوره هنا في هذه المناسبة الهامة.

إننا نجتمع هنا بسبب خيارات خطيرة اتخذتها دولة عضو في الأمم المتحدة – حكومة جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية – بما في ذلك خيار أن تكون البلد الوحيد الذي يجري تجربة نووية في القرن الحادي والعشرين؛ وخيار تحدي شروط المجلس الواضحة والمتسقة من خلال تجربة أجهزة نووية مرتين في هذا العام وحده؛ وخيار مواصلة إنتاج مواد انشطارية لبرنامجها النووي؛ وخيار تسريع عمليات إطلاق قذائف تسيارية محظورة إلى معدل غير مسبوق – أكثر من ٢٤ عملية إطلاق منذ كانون الثاني/يناير – بما في ذلك باستخدام نظم إيصال جديدة مثل الغواصات؛ وخيار مواصلة تهديد البلدان المجاورة وبلدان في قارات أخرى بالإبادة النووية.

وتعبر هذه الخيارات عن استراتيجية محسوبة. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عازمة على تحسين تكنولوجيا برامجها النووية وتكنولوجيا قذائفها التسيارية لكي تشكل تهديدا أقوى لدول أعضاء في الأمم المتحدة، وبشكل أعم، للسلم والأمن الدوليين. ولننظر إلى ما قاله زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كيم جونغ أون، بعد تجربة محرك لقذيفة بعيدة المدى في نيسان/أبريل – من أن كوريا الشمالية

> ”يمكن أن تزود نوعا جديدا من الصواريخ التسيارية العابرة للقارات برؤوس حربية نووية أقوى وجعل أي مستنقع شرور على وجه الأرض، بما في ذلك الولايات المتحدة، داخل مدى ضرباتنا“.

وتشيد الولايات المتحدة بالصين على عملها معنا عن كثب في التفاوض على القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) الهام والصارم للغاية. كما إننا ممتنون إزاء الإسهامات البالغة الأهمية التي قدمتها اليابان وجمهورية كوريا، التي تواجه تهديدا خطيرا والذي شبهه أحد المسؤولين الكوريين بأنهم يعيشون في ظل أزمة صواريخ كوبية كل يوم.

لقد ظل المجلس منقسما، في الآونة الأخيرة، بشأن كثير من القضايا غير أن الموافقة بالإجماع على فرض جزاءات جديدة تبين أنه ما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتبع هذا المسار الخطير والمزعزع للاستقرار، فإن المجلس سيفرض عواقب أشد بصورة مطردة على المسؤولين عن ذلك. وقد فرض المجلس في آذار/مارس ما كان وقتها أشد الجزاءات حتى ذلك التاريخ على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غير أن ذلك البلد استمر على سابق عزمه على مواصلة التقدم في التكنولوجيا النووية. ووجدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سبلا لمواصلة تحويل إيراداتها من الصادرات إلى تمويل بحوثها. وحاولت التغطية على معاملاتها التجارية في الخارج، وبحثت عن منافذ لتهريب المواد غير المشروعة عن طريق البر والبحر والجو.

ويستهدف قرار اليوم بشكل منهجي كل هذه المخططات غير المشروعة. ولأسلط الضوء على ثلاثة جوانب يفتح بها القرار آفاقا جديدة مهمة.

أولا، يفرض القرار قيودا جديدة كبيرة على مصادر العملات الصعبة، وبخاصة صادرات الفحم، التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدفع تكاليف أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية. وبطبيعة الحال، فإن القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) يحظر صادرات الفحم التي لا تُستخدم حصرا ”لأغراض معيشية“، على حد وصف المجلس، ولكن ظلت إيرادات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الفحم مرتفعة حيث تمثل حوالي ثلث مجمل عائدات صادراتها. وعلى النقيض من نص وروح القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، فإن إيرادات صادرات الفحم لا تستخدم لمساعدة شعب كوريا الشمالية. إنها تستخدم لمواصلة بناء برامج الأسلحة غير المشروعة للنظام.

ولذا، فإن القرار يفرض سقفا جديدا وملزما على كمية الفحم الذي يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شحنه إلى خارج البلد، مما يقلص دخل البلد بحوالي ٧٠٠ مليون دولار سنويا مقارنة بإجمالي هذا الدخل في عام ٢٠١٥، أو أكثر من ٦٠ في المائة من إيرادات صادرات الفحم. والجانب

الأكبر من تجارة الفحم هذه تضطلع به شركات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لها صلات بالنظام وبرامجه النووية وبرامج قذائفه التسيارية المحظورة. وبالإضافة إلى ذلك، يفرض القرار حظرا جديدا على صادرات النحاس والنيكل والفضة والزنك، وهو ما من شأنه خفض إيرادات النظام السنوية من العملة الصعبة بمقدار ١٠٠ مليون دولار أخرى أو أكثر. وبالتالي سيقتطع القرار إجمالا ٨٠٠ مليون دولار على الأقل سنويا من العملة الصعبة التي كانت تجنيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتمويل برامج أسلحتها المحظورة، وهو ما يشكل نسبة ٢٥ في المائة من مجمل إيرادات صادراتها.

غير أننا كنا ندرك ونحن نخوض هذه المفاوضات أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبرع في استخدام وسائل غير تقليدية لإخفاء العملات. ويستهدف القرار بعض الوسائل الأقل وضوحا التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجني الأموال.

لقد حظرنا تصدير المعالم التاريخية، وقد يتساءل المجلس لماذا حظرنا تصدير هذه المعالم. فقد اتضح أن الصادرات مثل تمثال لوران كابيلا المنصوب اليوم في كينشاسا، وتمثالين آخرين لروبرت موغابي الذي دفع مبلغ ٥ مليون دولار ثمنا لهما لنصبهما في زمبابوي عند وفاته، وغير ذلك من المعالم التي لا تحصى الموجودة في جميع أنحاء العالم ما تزال تدر عشرات الملايين من الدولارات لصالح النظام. ودعونا البلدان التي تستضيف العمال من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن أجور أولئك العمال لا تستخدم لدعم برامج نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحظورة.

ثانيا، بموجب هذا القرار سيكون من الصعب جدا أن تستغل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدبلوماسيين لمواصلة برامجها المحظورة. وفي الماضي حاولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمكين مسؤوليها العاملين في برامج القذائف النووية والتسيارية من السفر بمنحهم ألقاب دبلوماسية مزورة. وفي الوقت نفسه واصل مسؤولو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين تم نشرهم في السفارات في الخارج إنفاق وقتهم في الأعمال التجارية والسمسرة في مجال مبيعات الأسلحة بغرض تمويل الجيش التابع للنظام. غير أن تاجر الأسلحة الذي يحمل جواز سفر دبلوماسي لا يزال تاجر أسلحة. وعليه، يجب على الدول أن تقيّد من الآن فصاعدا سفر الأشخاص المنتسبين إلى البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية أو غير ذلك من الأنشطة المحظورة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سواء كانوا يحملون جوازات سفر دبلوماسية أم خلاف ذلك.

ثالثا، يفرض القرار تدابير غير مسبوقة لتقييد تدفق المواد غير المشروعة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي البر، يشدد القرار على وجوب تفتيش الشحنات المتجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سواء في الطرق أو السكك الحديدية. وفي البحر، فلن يُسمح مطلقا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإخفاء سفنها والتهرب من التفتيش بواسطة استخدام السفن التي ترفع أعلام بلدان أخرى أو السيطرة على السفن الأخرى وطواقمها. ويجب على الدول الأعضاء – في حالة النقل الجوي – أن تفتش أمتعة جميع الأشخاص المسافرين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها. ويتوقع في الأيام الـ ١٥ المقبلة أن تتخذ لجنة الجزاءات المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التابعة لمجلس الأمن قرارا آخر هاما للغاية، وذلك بأن تنشر للمرة الأولى قائمة الأسلحة التقليدية ذات الاستخدام المزدوج التي لن يُسمح بدخولها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتاتا. وهي مكونات متاحة تجاريا ولديها استخدامات مدنية، مثل أجهزة الاستشعار الإلكترونية المتطورة التي يمكن أن تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية لاستحداث المعدات العسكرية المتطورة، بما في ذلك أنظمة الرادار والرؤية الليلية وتكنولوجيا التخفي.

وقد بدأتُ بالحديث عن أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اختارت مواصلة السعي إلى حيازة الأسلحة النووية، ولكن أود قبل الختام، أن أناقش خيارا آخر اتخذه نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: انتهاك الحقوق الإنسانية لشعبها على نحو منتظم. ومثلما توصلت إليه لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي شكلتها الأمم المتحدة، في تقريرها لعام ٢٠١٤ (A/HRC/25/63) ما تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحتجز على نحو تعسفي ما يتراوح بين ٠٠٠ ٨٠ و ٠٠٠ ١٢٠ من السجناء السياسيين في معسكرات عملها القسري، حيث يتعرضون للتجويع المتعمد والعمل القسري وعمليات الإعدام والتعذيب والاغتصاب، وغير ذلك من الانتهاكات. وكما يلاحظ التقرير، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تسعى إلى ما دون السيطرة التامة على الحياة الاجتماعية بواسطة شتى الأساليب التي تتراوح بين الإعدام بإجراءات موجزة إلى تلقين عقيدة القمع المنظم لحرية التعبير.

وعلى الرغم من أننا استمعنا إلى ذلك من قبل، وقد كرره الكثيرون منا، فإنه يجدر التشديد على ما خلصت إليه اللجنة: ”وتكشف خطورة تلك الانتهاكات ومداها وطبيعتها عن دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر“ (A/HRC/25/63، الفقرة ٨٠).

وتؤكد الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجددا ما قلناه في أماكن أخرى – فليس غريبا على الحكومات التي تنتهك الحقوق الإنسانية لشعوبها بشكل صارخ أن تزدري دائما القواعد الدولية التي تساعد على ضمان أمننا المشترك. وللمرة الأولى، يكرّس هذا القرار وجوب وفاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتحقيق الرفاه لشعبها وصون كرامته المتأصلة في إقليمها. ويشمل ذلك شعب كوريا الشمالية، بطبيعة الحال، غير أنه يشمل أيضا الجنسيات الأخرى المقيمة في إقليمها، بمن في ذلك الأمريكيون المحتجزون ظلما والمختطفون من بلدان مثل اليابان وجمهورية كوريا، الذين عانت أسرهم في بعض الحالات على مدى العقود لعدم معرفة مصير أحبائها.

وإن الدفاع عن الكرامة الإنسانية مطلب أساسي وقد طال انتظاره من قبل المجلس. وتتحمل العصبة نفسها من القادة القائمين على سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة الأسلحة النووية المسؤولية عن انتهاك حقوق شعبها بصورة مستمرة داخل إقليمها. وللمرة الأولى، يشير قرار اليوم أيضا إلى أنه، واتساقا مع المادة ٥ من ميثاق الأمم المتحدة، فربما تُعلَّق حقوق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وامتيازاتها جزئيا أو كليا هنا في الأمم المتحدة إذا ما واصلت السير على المسار الحالي في انتهاك صارخ ومستمر لالتزاماتها بموجب الميثاق.

وتتوخى الولايات المتحدة الواقعية بشأن ما يتوقع أن يحققه قرار اليوم. وليس مرجحا أن يؤدي أي قرار متخذ هنا في نيويورك إلى اقتناع بيونغ يانغ بالكف عن السعي الحثيث إلى حيازة الأسلحة النووية غدا، بيد أن هذا القرار يفرض ثمنا غير مسبوق على نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تحديه لمطالب المجلس. ولا يزال الباب مفتوحا أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأن تختار مسارا مختلفا – مسار المفاوضات صوب نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وحين تختار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك المسار، فستكون الولايات المتحدة – وأعلم أن المجلس سيكون بالمثل – على استعداد للتفاعل معها، وربما يصبح ممكنا تغيير مواقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بواسطة الضغط الدولي المستمر عليها. تحقيقا لتلك

الغاية، يجب أن ينفذ أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذا كاملا الجزاءات التي اعتمدناها اليوم. وتعتمد قوة هذا القرار وقدرتنا على تغيير سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المهدِّد والعدائي على اليقظة التامة من قبل الدول الأعضاء لإنفاذ جميع الأحكام الواردة في قرار اليوم. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الحفاظ على وحدة صفوفها في فرض الجزاءات المترتبة عن العديد من الخيارات الخطيرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على حضوره هنا وعلى البيان القوي الذي أدلى به.

وترحب اليابان باعتماد القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع. ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا للولايات المتحدة على أخذ زمام المبادرة، ونعرب عن تقديرنا أيضا لجميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على دعمهم. ويسر اليابان إسهامها في جميع مراحل عملية اتخاذ القرار. ويستحق صدور هذا القرار القوي بالإجماع الاهتمام من جانبنا. وقد حصلنا على مشاركة عدد كبير من البلدان من خارج مجلس الأمن في تقديمه أيضا. والآن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – وليس فقط أعضاء المجل – مسؤولية مشتركة عن تنفيذ القرار بصورة كاملة.

وتدين اليابان بشدة مرة أخرى، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، انتهاكات كوريا الشمالية المتكررة لقرارات مجلس الأمن. ونحث كوريا الشمالية على الامتثال الكامل للقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار اليوم، فضلا عن الوفاء بتعهداتها والتزاماتها الدولية الأخرى. ولا يفرض قرار اليوم جزاءات لمجرد فرض الجزاءات فحسب، بل هو أداة لتصحيح مسار الإجراءات التي تتخذها كوريا الشمالية. وهو نداء صادق يوجهه المجتمع الدولي إلى كوريا الشمالية ويحثها على التخلي عن طموحاتها النووية والعودة إلى طاولة المفاوضات. ونحن على استعداد دائما لاستئناف الحوار إذا ما أبدت كوريا الشمالية التزاما صادقا وعملت على اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. ولكي تغير كوريا الشمالية موقفها فليس لدينا خيار آخر سوى مواصلة زيادة الضغط.

لقد كان القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) المتخذ في آذار/مارس قويا جدا وشاملا بالفعل. ومع ذلك، فقد أسيء استخدام بعض الإعفاءات المتعلقة بسبل معيشة مواطني كوريا الشمالية الواردة في القرار. غير أن القرار الذي أُتخذ اليوم يسد تلك الثغرات ويستحدث تدابير إضافية جديدة. وينبغي أن تترتب عن القيود الصارمة المفروضة على استيراد الفحم وغيرها من إجراءات الحظر القطاعي الإضافية الرامية إلى تخفيض الإيرادات، علاوة على التدابير الأخرى آثار كبيرة البرامج النووية وبرامج تطوير القذائف الكورية الشمالية. وفي الوقت نفسه، أشدد على أن هذه الجزاءات ليس معنيا منها استهداف مواطني كوريا الشمالية العاديين. وينبغي ألا ننسى أن تطوير الأسلحة النووية والقذائف في كوريا الشمالية ما زال يستمر على حساب رفاه شعب كوريا الشمالية. ومن الأهمية بمكان أن قرار اليوم قد أولى اهتماما متزايدا للصلة بين عدم تلبية احتياجات السكان واستمرار تطوير الأسلحة النووية والقذائف. ونرحب بتنامي الاهتمام بالظروف الإنسانية المؤسفة في كوريا الشمالية، بما في ذلك مسألة اختطاف الأشخاص التي توليها اليابان أهمية قصوى.

وللأسف، فقد استمعنا إلى بعض الأصوات المتشككة في عملية تنفيذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) والتي تشير إلى أن تطوير الأسلحة النووية والقذائف لم يتوقف حتى بعد اتخاذ ذلك القرار، وأن القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) ليس فعالا كما ينبغي.

وأعتقد أن هذا الرأي يخلط بين السبب والأثر، وأن مدى فشل التدابير المبينة في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) كان في الواقع نتيجة لتلك الأصوات المتشككة. وبعبارة أخرى، فإن الجهود

الدولية لم تواكب قدرة كوريا الشمالية على الالتفاف على الجزاءات أو تصميمها على مواصلة التطوير النووي.

والآن هو الوقت المناسب تماماً لينفذ المجتمع الدولي بشكل صارم القرار الذي اتخذناه للتو ويبعث برسالة قوية وموحدة مفادها أن كوريا الشمالية لا يسعها مواصلة سياستها الحالية. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل شامل للمشاكل المتصلة بكوريا الشمالية.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه القوي وجميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما وفدي الولايات المتحدة والصين، على تعاونهم الذي مكننا من اتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي يُنشئ نظام جزاءات لم يسبق له مثيل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن السببين الرئيسيين في أن إسبانيا كانت من مقدمي مشروع القرار هما: أولاً، توخي الاتساق وانطلاقاً من الشعور بالمسؤولية. كما أيدنا لدواعي الاتساق مع تأييدنا القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي جاء رداً على الانتهاكات المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن، للأسف، استمرت تلك الانتهاكات، وشهدنا في ٩ أيلول/سبتمبر تجربة نووية جديدة وإطلاق عدد من القذائف التسيارية المختلفة. إن القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) كان واضحا جداً في الإعراب عن عزمه على اتخاذ تدابير مهمة أخرى إذا ما أقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إجراء تجربة نووية جديدة أو عملية إطلاق للقذائف. وهذا ما حدث بالفعل، وهذا هو السبب في أننا كنا ملزمين باتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) اليوم.

والسبب الثاني في أننا قدمنا القرار هو شعورنا الخاص بالمسؤولية نظراً إلى أن إسبانيا، كما نعلم، هي رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وبسبب ذلك، علينا واجب ضمان الفعالية والشفافية والدقة في القرارات التي لها علاقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ آذار/مارس، عملت اللجنة جاهدة لتنفيذ الجزاءات في حين أنها لا تسعى، وينبغي أن أشدد على ذلك، إلى مفاقمة الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بل إلى ضمان أن المسؤولين عن برامجها النووية سيقوفونها فحسب. ويحدوني الأمل في أن يحقق القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي أوضحته بجلاء سفيرة الولايات المتحدة، أهدافه.

وأخيراً، أود أن أؤكد أن إسبانيا ومجلس الأمن قد أكدا دائماً المبدأ القائل بأن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، كما أوضح سفير اليابان. ويعود الأمر إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في احترام القانون الدولي والعمل من أجل رفاه شعبها، الذي هو الهدف النهائي لقرار اليوم. ولا شيء سيمنحني رضا أكبر، في الأسابيع القليلة المتبقية حتى نهاية ولايتي بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨، من اختفاء اللجنة الذي آمل في أن أراه في المستقبل القريب لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد بدأت في الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الاتحاد الروسي مؤيداً القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) اليوم، الذي يفرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب إجراء تجربة نووية خامسة. وينبغي أن نشير إلى أنه في حين أن سلوك بيونغ يانغ قد تجاهل الطلبات المشروعة للمجتمع الدولي وبالتالي اقتضى منا اتخاذ تدابير صارمة في شكل قرار معياري للمجلس، فإن قرار اليوم لا يرمي بأي حال لإغلاق إمكانية إحياء عملية المفاوضات بشأن المشكلة

النووية في شبه الجزيرة الكورية والسعي إلى حل سياسي للمسائل المعلقة في شمال شرق آسيا.

ونريد أن نؤكد بشكل خاص على أن القرار الجديد ينبغي ألا يُستخدم مطلقاً لخنق اقتصاد كوريا الشمالية أو إلى زيادة الحالة الإنسانية وظروف الشعب سوءاً. وينبغي ألا تُتخذ الحالة في شبه الجزيرة الكورية ذريعة لزيادة الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة. وندين بشدة أي تراكم للأسلحة الهجومية بالقرب من الحدود التي تتشاطرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع البلدان المجاورة، بما في ذلك نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية للارتفاعات العالية الطرفية. ولا يمكن لبلد تحقيق الأمن الدائم الطويل الأجل إذا كان يحاول بناءه على حساب أمن الدول الأخرى. ونحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس، وتجنب الخطاب الاستفزازي وتصعيد الحالة والعمل بسرعة في السعي إلى إيجاد مخرج من الأزمة. وعلى هذا الأساس، فإن الاتحاد الروسي على استعداد للتعاون بشأن هذه المسألة مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): في ٩ أيلول/سبتمبر، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية أخرى، في تحد للاعتراضات الشاملة من المجتمع الدولي. وتعارض حكومة الصين بشدة هذه الأفعال. إن اتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) يجسد موقف المجتمع الدولي المتحد لمكافحة تطوير برامج القذائف النووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ويؤكد القرار مجدداً على أهمية ضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا، ويلتزم بالسعي إلى حل للمسألة من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية والسياسية، ويدعم استئناف المحادثات السداسية الأطراف والالتزامات التي تم التعهد بها في البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر، ويشدد على أهمية التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.

وكما يشير القرار، فإن تدابير الجزاءات لا ترمي إلى زيادة الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوءاً، مما يضر بمعيشة الناس أو يؤثر على الأنشطة الاقتصادية والتجارية العادية. وتحث الصين الأطراف المعنية على العمل من أجل التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من القرار في مجملها. منذ بداية العام، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتين نوويتين وعمليات إطلاق قذائف تسيارية متعددة. بيد أن بعض الأطراف قد استمر في تعزيز عمليات انتشاره العسكري، وزيادة تواجده العسكري وزيادة مناوراته العسكرية، ونتيجة لذلك زادت حدة المواجهة في شبه الجزيرة لتدخل في حلقة مفرغة. يجب أن يتغير هذا الوضع في أقرب وقت ممكن.

وبوصف الصين جاراً قريباً من شبه الجزيرة الكورية، ما برحت الصين تصر على أنها يجب أن تكون خالية من الأسلحة النووية والتمسك بالسلام والاستقرار فيها. ولقد دعونا دوماً إلى حلّ المسألة من خلال الحوار والمشاورات وتصدينا للاضطرابات والنزاع. ونحن نعارض نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية للارتفاعات العالية الطرفية في شبه الجزيرة، لأنها تُقوض جدياً المصالح الأمنية الاستراتيجية للصين وغيرها من بلدان المنطقة وتُخل بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي.

إنها لن تؤدي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية ولن تفيد في الحفاظ على السلام والاستقرار هناك.

وتحث الصين الأطراف المعنية على وقف عملية النشر ذات الصلة فورا. فالحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية حساسة ومعقدة ومتردية. ويجب على جميع الأطراف أن تنظر إلى الصورة الكاملة وتلتقي في منتصف الطريق وأن

تتفادى أي خطاب أو إجراء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوتر. وتتمثل الأولوية القصوى للأطراف المعنية في العودة إلى الحوار والمفاوضات واستئناف المحادثات السداسية الأطراف في أقرب وقت ممكن من أجل العمل معا في جهد حقيقي لإحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي وتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وتحث الصين الأطراف المعنية، بالتزامن مع ذلك، على الدفع قدما بالمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، من ناحية، والاستعاضة عن الهدنة بمعاهدة سلام، من ناحية أخرى. وستستمر الصين في تشجيع الحوار والتشاور بغية حل المشاكل المتصلة بشبه الجزيرة الكورية في إطار المحادثات السداسية الأطراف، وبالتالي الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية في موعد مبكر.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه القوي اليوم.

ترحب نيوزيلندا باتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع، وهو القرار الذي يعزز ويوسع نطاق الجزاءات القائمة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد شهد هذا العام تحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمجتمع الدولي وبلغ استهزاؤها بالقواعد الدولية مستويات جديدة. وكما ذكرنا الأمين العام، فقد اجتمع المجلس مرات عديدة خلال هذا العام لمناقشة تجارب القذائف النووية والتسيارية المتعاقبة لكوريا الشمالية. وتشكل هذه الأحداث والمسار العام للحالة في شبه الجزيرة الكورية مصادر للقلق والإحباط الشديدين بالنسبة لنيوزيلندا. وبالنظر إلى خطورة تلك التطورات، فمن المناسب تماما أن القرار ينص على بعض أقوى الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على الإطلاق.

لقد شاركت نيوزيلندا في تقديم مشروع القرار لعدد من الأسباب. ومن بين هذه الأسباب على وجه الخصوص قلقنا إزاء السلوك الخطير والاستفزازي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتحديها المستمر للمجلس ولالتزاماتها الدولية. ولا شك في أن الاستفزازات المستمرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل أكبر خطر يهدد أمن المنطقة التي تنتمي إليها نيوزيلندا، منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما يجسد دعم نيوزيلندا التزامنا بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو النظام الذي تشكل أفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – البلد الوحيد الذي أجرى تجارب أسلحة نووية في هذا القرن – تحديا خطيرا له.

ونثني على الولايات المتحدة والصين لقيادتهما وتعاونهما في إعداد التدابير الواردة في قرار اليوم. والآن، أصبح ضمان تنفيذ التدابير الواردة في القرار تنفيذا كاملا وفعالا مسؤولية المجتمع الدولي. ويمثل التنفيذ المتسق والشامل من جانب الدول الأعضاء إحدى أقوى الرسائل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يبعث بها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنه لن يتم التغاضي عن أنشطتها المستمرة في مجال انتشار الأسلحة ولا عن تجاهلها للالتزامات الدولية، وأن هناك حاجة ماسة إلى تغيير المسار.

في نهاية المطاف، فإن الجزاءات وسيلة – لا غاية – لإحداث التغيير في شبه الجزيرة الكورية. ويبعث القرار برسالة أخرى إلى قيادة كوريا الشمالية بأن مسارها الانعزالي الحالي القائم على تحدي القواعد الدولية خاطئ وأن العودة بحسن نية إلى إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي توفر أفضل الفرص لتحقيق الأمن والازدهار لبلدها وشعبها. ونأمل أن يساعد القرار المتخذ اليوم والتدابير المعززة التي يفرضها في إعادتنا مرة أخرى إلى المسار المفضي إلى العودة للمفاوضات، وإيجاد حل في نهاية المطاف لهذا التحدي الأمني الطويل الأمد.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على حضوره وعلى موقفه القوي بشأن المسألة قيد النظر.

ترحب أوكرانيا باتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع وتثني على الجهود التي بذلتها الوفود التي شاركت في صياغة النص وتقديمه. إننا نعتبر القرار وثيقة شاملة ومتوازنة، تقوم من جهة بتعزيز النظام الحالي وتعضده بجزاءات إضافية قطاعية ومحددة الأهداف، ومن جهة أخرى، تؤكد استعداد المجلس للحوار بشأن التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية واعتزامه تجنب المساس بشعب كوريا الشمالية.

وأود أن أشدد على أن القرار قد اتخذ استجابة لتجربة التفجير النووي الخامسة والأكبر من نوعها التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ أيلول/سبتمبر، والتي شكلت انتهاكا صارخا لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما برحت أوكرانيا ملتزمة دائما بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويمثل قرارنا الجماعي اليوم خطوة تاريخية تبين بوضوح موقف المجلس الموحد والراسخ للرد بشكل حاسم على تهديد قائم للنظام العالمي لعدم الانتشار. ويشرف أوكرانيا أنها شاركت في تقديم مشروع القرار الذي نأمل جميعا أن يسهم في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بحضور الأمين العام ونقدر بيانه القوي.

لقد صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، وشاركت في تقديمه. ونرحب باتخاذه بالإجماع، حيث إننا نعتقد أنه سيكون أداة مفيدة للغاية للرد على صعيد الحالة الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا السياق، تكرر أوروغواي إدانتها الشديدة للتجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإطلاقها للقذائف واستفزازاتها المستمرة، وهي أمور لا تؤدي إلا إلى تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتمثل تهديدا خطيرا للغاية للسلم والأمن الدوليين.

تلتزم أوروغواي بنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتؤكد من جديد التزامها ودعمها لتعزيز تعددية الأطراف ونزع السلاح العام الكامل وتقوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الإطار، تحث أوروغواي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي تماما وبشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه عن برنامجها النووي القائم وعلى وقف الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك عمليات إطلاق القذائف التسيارية والأنشطة الأخرى التي لا يمكن اعتبارها سوى أعمال استفزازية. وبالمثل، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من التدابير التي اتخذها مجلس الأمن في آذار/مارس باتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي فرض جزاءات جديدة أكثر صرامة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نجتمع اليوم لاعتماد تدابير جديدة هامة بسبب استمرار نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحدي وتجاهل جميع مواقف هذا المجلس من خلال مواصلة برنامجه النووي وبرنامج القذائف التسيارية عبر إجراءات تشكل انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نكرر أن أوروغواي ترى أن تنفيذ الجزاءات يمثل أداة لدى المجلس يمكن استخدامها لتحقيق غاية محددة. وينبغي ألا تُستخدم لمعاقبة دولة ما، بل لتحقيق هدف سياسي.

وتؤكد أوروغواي على الحاجة الملحة لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ويواصل بلدنا دعم جميع المبادرات الرامية إلى إجراء حوار، وهو السبب في أننا نرى أنه يجب علينا أن نكثف جهودنا لإنعاش المحادثات السداسية الأطراف من أجل نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وإذا تعذر ذلك، سيجد مجلس الأمن نفسه مضطرا للاستمرار في اتخاذ قرارات وفرض جزاءات. كما نشدد على ضرورة أن تفي جميع الدول بحزم بالتزاماتها بموجب القرار المتخذ اليوم، حيث لا يوجد سبيل أخرى لضمان فعالية إجراءات مجلس الأمن.

ونود أن نشير إلى أنَّ أوروغواي تؤيد القرار اقتناعاً منها بأنّ تنفيذ هذه الجزاءات الجديدة لن يؤذي مباشرة السكان المدنيين، الذين يعانون حالة حرجة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور الأمين العام، السيد بان كي – مون.

إنَّ جمهورية فنزويلا البوليفارية، الملتزمة التزاماً ثابتاً بنزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، صوَّتت مؤيدة للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، ردّاً على التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ أيلول/سبتمبر، لأننا نعتقد أنها تؤثر على السلام والأمن الدوليين، لا سيما في شبه الجزيرة الكورية، وتعزز خطر مواجهة ممكنة. والتجارب النووية الأخرى التي أجراها ذلك البلد في هذه السنة، وإطلاقه القذائف التسيارية، ينتهكان قرارات مجلس الأمن بشأن المسألة ونظام عدم الانتشار النووي. والقرار الذي اتُخِذ اليوم جزء من التركيز العالمي على آلياتٍ وصِيغ تهيئة بيئة مستدامة، مؤاتية لإيجاد مسارٍ نحو حل سياسي ومستدام للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وإننا ندعو مجلس الأمن إلى تكثيف جهوده في تعزيز الحوار والمفاوضات بين الأطراف، بغية المساهمة في حل تفاوضي للمسألة. ونظام الجزاءات المطبَّق على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ينبغي اعتباره وسيلة لا غاية بحدِّ ذاته. وينبغي أن يكون هدفه النهائي هو إزالة السلاح النووي، وإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة، عبْر حلٍّ سياسي تفاوضي. وعلاوة على ذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونناشد جميع الأطراف أن تتصرف بحذر لتجنُّب تصعيد التوترات التي قد تؤدي إلى نزاع مسلح.

وإننا نؤكد أنَّ التدابير الواردة في القرارات المتَّخَذة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ينبغي أن تُطبَّق باحترام كامل لمبادئ القانون الدولي، بأهداف محددة، وبطريقة مسؤولة وشفافة، وبمعايير واضحة لإنهائها، إذا أنهت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برنامجها النووي. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضمن ألاَّ يكون للتدابير الواردة في القرار تأثير إنساني سلبي على السكان المدنيين. ويساورنا القلق إزاء كون القيود المفروضة على تصدير السلع الأولية إلى ذلك البلد قد تؤثر على سكانه.

ونعتقد أيضاً أنَّ تلك الضوابط ينبغي ألاَّ تشكِّل سابقة للحدِّ من حقوق الدول في إدارة مواردها الطبيعية بأسلوب سيادي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، بالانسجام مع قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د- السابعة عشرة). وتنفيذ التدابير الواردة في القرارين ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، ينبغي ألاَّ يُعيق بأي شكل تنسيق المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة التقنية والإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي لتلك المنظمات أن تواصل التعاون

في إعداد المشاريع وتهيئة الظروف المؤاتية لاستقرار شعب كوريا الشمالية ورفاهه.

ختاماً، نؤكد مناشدتنا الدول الأعضاء ذات النفوذ فيما يتعلق بهذه المسألة أن تُثبِت الإرادة السياسية بإيجاد حل سياسي مقبول لدى جميع الأطراف، وتبذل الجهود اللازمة لإرساء جوٍّ من الثقة، من شأنه أن يسهم بطريقة سلمية وبنَّاءة في استئناف المحادثات السداسية الأطراف، مثل الآلية الهامة والفريدة لتسوية النوايا والاختلافات بشأن شبه الجزيرة الكورية سلمياً.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ المملكة المتحدة تؤيد بقوة اتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع. ونحن نرحب بالدور الريادي الذي تؤديه الولايات المتحدة والصين، فضلاً عن البيان الذي أدلى به الأمين العام صباح اليوم.

في عام ٢٠١٦، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدد غير مسبوق من الاستفزازات، تشمل تجربتين نوويتين. واليوم، أثبتنا أن المجتمع الدولي ببساطة لن يقبل بذلك. لقد أرسلنا لها إشارة واضحة مفادها أنَّ مجلس الأمن يعارض بثبات السعي المتهوِّر إلى حيازة الأسلحة النووية. ونحن اليوم نضاعف جهودنا لإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى رحاب الدول الممتثلة للقانون. وستبقى جزاءات الأمم المتحدة حتى نرى التزامات صادقة وخطوات حقيقية لتغيير المسار.

ويجب أن نستمر بقوة متجددة لوقف أنشطة كيانات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المتورطة في البرنامج النووي، وردع أية أطراف خارجية تميل إلى تيسير مثل تلك الأنشطة، وتقييد قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جمع أموال غير مشروعة. إننا نعمل في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للمرة الثانية في هذه السنة، في ما يتعلق بكوريا الشمالية. وهذا بعيد عن الممارسة المعتادة، لكنَّ هذا التهديد الفريد يستحق أكثر من ذلك.

إنَّ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي اتُّخِذ في آذار/مارس، سجَّل زيادة موضوعية في الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، تمَّ حجز السفن، واعتراض البضائع، وإغلاق الحسابات المصرفية. وإذا جرى تنفيذ هذا القرار بشكل كامل من قِبَل جميع الدول الأعضاء على المدى البعيد، فإنّه يستطيع أن يقلِّص إلى حد بعيد قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تجنُّب الجزاءات وجمع الأموال، وسيفعل ذلك. ولكن مقابل إجراء المجلس، اختارت بيونغ يانغ أن تواصل مسارها في المواجهة. ونتيجة لذلك، اتخذنا إجراءً مباشراً للاستفادة من تلك الجزاءات التاريخية للقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦). وفي القرار الجديد ثلاث خطوات محددة توضح عزمنا.

أولاً، وافقت الآلية على أنَّ الحدَّ من صادرات الفحم سيستهدف مباشرة قطاعاً تستخدمه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجمع العملة الأجنبية. لكننا ببساطة حرمناها ربع دخلها الأجنبي تقريباً. وهذا يعني أنَّ نحو ٧٠٠ مليون دولار لم يَعُد من الممكن بعد الآن تخصيصها للتجربة النووية المقبلة، أو لإطلاق الصواريخ المقبل. وهذه رسالة قوية ستُسمَع عالية وواضحة في بيونغ يانغ. وهناك عواقب مالية مباشرة للاستفزازات النووية المتواصلة.

ثانياً، يوضح القرار ويعزز بشكل إضافي الضوابط التي اتُّفِق عليها في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، بما يشمل واردات التكنولوجيا، الشحن، الأعمال المصرفية وإساءة استعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لامتيازاتها في الخارج. فكل سبيل إلى نشاط غير مشروع يجب إقفاله.

ثالثاً، يتضمن النص بياناً سياسياً واضحاً، يُدين خيارات الانتشار لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حساب رفاه شعبها. فكل دولار يُنفق على برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، هو دولار كان من الممكن إنفاقه على تحسين

حياة مواطنيها بالذات، الذين يعيش نصفهم تقريباً في فقر مدقع.

ويُرسي القرار أيضاً أساساً جديداً، بالدعوة إلى وعي خارجي أنه يجري استغلال عمَّال جمهورية كوريا الشعبيةً الديمقراطية في الخارج. ومن المؤسف أنَّ هذا مثال نموذجي على الرق الحديث – وهو شيء تستخدمه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية داخل حدودها وخارجها معاً. وحين تطبَّق هذه التدابير الإضافية تطبيقاً كاملاً، فإنها ستفرض قيوداً جديدة صارمة على نشاط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وشأن جميع إجراءات مجلس الأمن، لا يُراد أن يكون للقرار عواقب إنسانية سلبية على السكان المدنيين في ذلك البلد، أو أن يؤثر سلباً على أعمال المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية التي تنفِّذ أنشطة مساعدة وإغاثة هناك.

إنَّ للمملكة المتحدة علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي ستواصل السعي إلى حوار وحل سلمي لهذه الأزمة. فالدبلوماسية يجب أن تستمر وتكون جزءاً من الحل. ونحن نرى أنَّ بنود القرار، بما يشمل البنود المتعلقة بالبضائع، منسجمة مع الالتزامات الواردة في اتفاقيات فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية.

أخيراً، لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خيار واضح تنفذه. فهي إما أن تواصل سلوكها المزعزع للاستقرار والخطير، أو أن تتبع خطوات واضحة للبدء بإعادة بناء مستقبل لشعبها. ونحن اليوم متَّحدون دعماً لتغيير مفيد طبعاً.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن خالص التقدير للولايات المتحدة على ما بذلته من جهد في إعداد وصياغة مشروع القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) الذي تم اعتماده اليوم. وكذلك نشكر الصين على جهودها الدبلوماسية والسياسية من أجل استعادة الاستقرار وضمان الأمن في شبه الجزيرة الكورية، ودعمها لإعداد مشروع القرار.

إن التصويت بالإجماع على هذا القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) يعكس رسالة حازمة من كافة أعضاء مجلس الأمن بعدم قبول الإجراءات الأخيرة المتخذة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخاصة بعد إجرائها للتجربة النووية الخامسة يوم ٩ أيلول/سبتمبر الماضي، لما يمثله ذلك من خرق لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والشرعية الدولية. وكذا ما يمثله من تقويض لنظام عدم الانتشار النووي برمته.

وإلى جانب تشديد العقوبات على بيونغ يانغ، لا يفوتني أن أسجل رضا مصر عن الصياغة المتوازنة للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، التي راعت اعتبارات المسار السياسي وأهمية استئناف آلية المحادثات السداسية التي تهدف إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. علاوة على مراعاة القرار للاعتبارات الخاصة بعدم تفاقم الوضع الإنساني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فليس المطلوب معاقبة المواطنين الكوريين وحرمانهم من المساعدات الإنسانية والمشروعات التنموية التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة المعنية والأطراف المانحة داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما ينبغي ألا تؤثر العقوبات على سير أعمال السفارات الأجنبية المعتمدة لدى بيونغ يانغ، وذلك اتساقا مع اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣.

وأؤكد اليوم أن مصر ترى أن القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) يمثل خطوة على مسار طويل صوب تجنب تقويض نظام منع الانتشار النووي برمته، والقائم بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي. فقد حذرت مصر مرارا وتكرارا من الكيل بمكيالين، وإعمال معايير مزدوجة إزاء التحديات ذاتها في منطقتنا بالنسبة لمنع الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. إذ تستمر دولة وحيدة في منطقة الشرق الأوسط خارج معاهدة عدم الانتشار النووي. وهذا أمر لا ولن تقبله مصر أو دول منطقة الشرق

الأوسط. ويمثل اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦) اليوم فرصة مثالية لتذكير المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن بتلك الحقيقة، ومطالبة المجلس بالوفاء بمسؤولياته في هذا الصدد.

ختاما، نؤكد على محورية دور مجلس الأمن في هذا الشأن وضرورة تماسكه، وكذا أهمية مواصلة الترابط والتفاعل الإيجابي للجنة القرار ١٧١٨، وفريق الخبراء التابع لها مع المجتمع الدولي بهدف التطبيق المنشود لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك من أجل الحفاظ على الشرعية الدولية وسلطة مجلس الأمن.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): نشارك أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن التقدير لوفدي الصين والولايات المتحدة وكذلك لجميع الذين شاركوا في العمل الذي أدى إلى اتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) اليوم. ترحب ماليزيا باعتماد هذا النص الهام جدا بالإجماع، في ضوء اعتقادنا بأن التطوير والشراء غير المشروعين لأسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من التكنولوجيات والقدرات من جانب أي دولة هو أمر غير مقبول ولا يمكن أن يتسامح المجتمع الدولي معه. كما أن هذا النوع من الأنشطة يقوِّض عمل الدول الأعضاء والتزامها بإرساء علاقات سلمية مع بعضها البعض وبتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وهذا هو سبب تصويت ماليزيا لصالح القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦).

ولا تزال ماليزيا مقتنعة بأنه لا غنى عن حل شامل، يأخذ في الاعتبار مصالح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والعسر الشديد الذي يواجه شعبها، وكذلك احتياجاته الإنسانية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى طاولة المفاوضات واستئناف الحوار والمفاوضات السلمية في إطار المحادثات السداسية الأطراف. وتمثل اللغة المستخدمة في النص التي تضمن الإعفاءات لأغراض إنسانية عنصرا حاسم الأهمية. فهي تهدف إلى اتقاء آثار العواقب المحتملة غير المقصودة على المصالح المشروعة، ولا سيما تلك المتعلقة بسبل المعيشة والحالة الإنسانية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونؤيد تماما ذلك الجانب من القرار.

وكما فعلنا عند اتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) في آذار/مارس، تود ماليزيا أن تعيد التأكيد على وجوب عدم تفسير الأحكام ذات الصلة في القرار كذريعة لتعطيل إمكانية وصول الدبلوماسية، أو زيادة عرقلة سير الأنشطة الدبلوماسية والإنسانية المشروعة في البلد، على النحو المنصوص عليه بموجب اتفاقيات فيينا وجنيف، على التوالي. وفي المنتدى الإقليمي الثالث والعشرين المعقود في تموز/يوليه، الذي رعته رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قامت ماليزيا بدعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتفكيك برنامجها النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، والامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية، من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

وأملنا هو أن نرى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي. كما نود أن نرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعود إلى طاولة المفاوضات وتعتمد التغيير الذي يبني الثقة بحيث يمكن تقاسم الأمن والازدهار عن طريق التعاون الدولي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على حضوره اليوم وعلى بيانه القوي. كما أشكر الولايات المتحدة على تقديمها القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه للتو بالإجماع، والذي شاركت فرنسا في تقديمه.

بعد التجربة النووية التي أجريت في كانون الثاني/يناير، فإن إطلاق قذائف بعيدة المدى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، ومختلف تجارب إطلاق القذائف التسيارية التي أجريت هذا العام، فإن التجربة النووية الخامسة لكوريا الشمالية في أيلول/سبتمبر لم تؤد إلا إلى تعزيز قلقنا العميق

إزاء الاستفزازات المزعزعة للاستقرار من جانب هذا البلد. تبين التجربة عناد بيونغ يانغ، وتمثل قرارا لا يتسم بالمسؤولية بالمضي قدما. لا يخطئن أحد في أن – الجهد الثابت والمنهجي والمنتظم الذي تبذله كوريا الشمالية بهدف تطوير قدراتها النووية والتسيارية يمثل اليوم أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهجوما على النظام الدولي لعدم الانتشار، مما يجعله أحد أهم التحديات التي تواجه مجلس الأمن وبالتالي أحد أعلى أولوياته.

وفي هذا السياق، ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع. يمثل القرار خطوة ضرورية وحاسمة في تعزيز العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، ويتيح لنا المجال كي نبعث برسالة واضحة لا لبس فيها بشأن وحدة المجتمع الدولي وتصميمه على معاقبة أي تحد غير مقبول لنظام عدم الانتشار. ولذلك فإن هدفه هو أن يؤدي إلى تغيير جذري في السياسات في بيونغ يانغ.

والإجماع الذي أظهره مجلس الأمن اليوم هو مثال جيد على قدرته على العمل بشكل جماعي عندما تكون الضرورات على المحك. ويحدوني الأمل في أن يتم تجديد هذه الوحدة في كل مرة تظهر فيها مسائل تتعلق بانتشار أو استخدام أسلحة الدمار الشامل .

وقد شكل القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي اتخذ في آذار/مارس تطورا هاما للغاية في نظام الجزاءات. وفي السياق نفسه، يسمح لنا القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالمضي خطوة أخرى إلى الأمام، من عدة نواح. أولا، إنه يحدد ويوضح ويوفر إطارا أكثر صرامة لبعض الأحكام الواردة في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦). وهذا هو الحال بوجه خاص فيما يتعلق بتصدير الفحم وإدراج أسماء جديدة وحظر نقل سلع جديدة.

والقرار ينوع أيضا وسائل العمل المتاحة لنا من خلال تحديد أدوات جديدة تسمح لنا بمنع كوريا الشمالية من تطوير برامجها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية، بما في ذلك، على سبيل المثال، بفرض تدابير مالية ومصرفية جديدة ومن خلال القيود الجديدة المفروضة على وسائط النقل التي يستخدمها النظام وتعزيز القيود المفروضة على الوسائل الدبلوماسية التي تستخدمها كوريا الشمالية.

ويتيح لنا القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) أيضا تعزيز قدرتنا على منع بيونغ يانغ من تمويل برامجها النووية. ويوضح تمديد التدابير القطاعية، والذي يترافق مع فرض قيود إضافية على النظام، تلك الحقيقة. وندين أيضا، من خلال القرار الجديد، المنطق الذي يتبعه النظام وينطوي على تحويل الموارد المتاحة لتمويل برامجه غير المشروعة على حساب شعب كوريا الشمالية.

وأخيرا، يعزز القرار رسالة الردع القوية الموجهة إلى بيونغ يانغ، ليس من خلال التذكير الواضح بتصميمنا على اتخاذ تدابير إضافية في حالة وقوع مزيد من الاستفزازات فحسب، ولكن أيضا بأن امتيازات وحقوق العضوية الخاصة بأية دولة خاضعة لجزاءات الأمم المتحدة ليست أمرا بديهيا. إن القرار لا يغلق الباب أمام الحوار، لأن فرض الجزاءات ليس هدفنا النهائي. ومع ذلك، فإنه ما دامت تلك الاستفزازات، لن يكون أمامنا خيار سوى تعزيزها. وتصميم فرنسا ثابت في هذا الخصوص. ويتعين على كوريا الشمالية الآن أن تبرهن بشكل ملموس، من خلال تخليها عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية، على أنها مستعدة للتقيد التام بالتزاماتها الدولية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الصين والولايات المتحدة فيما يخص صياغة القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه للتو.

انضمت أنغولا إلى توافق الآراء في مجلس الأمن بالتصويت مؤيدة للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦). ونص القرار ليس بحاجة إلى تفسير، وقد عبرت البيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن عن قلقنا الجماعي إزاء التهديد الذي يشكله البرنامج النووي

لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السلام والأمن الدوليين.

ولا يسعنا إلا مناشدة كوريا الشمالية الالتزام بقرارات المجتمع الدولي ذات الصلة ببرامجها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية من خلال التفاوض على إنهاء تلك البرامج بموجب الإطار المتفق عليه، وتركيز مواردها على التنمية الاجتماعية لشعبها والإسهام بشكل حقيقي في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وبالتالي الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تفادي أن تصبح دولة منبوذة دوليا، وهو تطور قد يترتب عليه إلحاق ضرر بالغ بشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسيشكل خطرا إضافيا على السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السنغال.

من خلال التصويت بالإجماع مؤيدين للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، وبالتالي تعزيز وتوسيع نطاق الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نظهر الوحدة القوية لمجلسنا في إرادته لحث سلطات كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي والعسكري الذي ينتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن نظام عدم الانتشار.

وقد أمكن توجيه هذه الرسالة القوية بالإجماع بفضل وفد الولايات المتحدة الذي قام بدور الميسر والذي تعاون تعاونا وثيقا مع الوفد الصيني. ويحدونا الأمل في أن التدابير الإضافية للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) ستدفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتعاون التام مع مجلس الأمن، وبالتالي تتيح استئناف المفاوضات في إطار المحادثات السداسية الأطراف، من أجل تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وإزالة الأسلحة النووية منها.

لقد قلنا في مناسبات عديدة إن الجزاءات هي وسيلة وليست غاية. وبهدف تمهيد الطريق أمام العملية السياسية، فإن الجانب الإنساني للتدابير الجديدة يوضح الصورة بجلاء. وسيتطلب تعقيد ونطاق التدابير المحددة في القرار، كما أشار إلى ذلك الأمين العام، تقديم مساعدة تقنية، فضلا عن بناء القدرات، لكي تتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل من تنفيذها تنفيذا فعالا. كما ستمثل اختبارا لتصميم وإرادة مجلس الأمن.

وبينما نتكلم عن عدم الانتشار، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزام السنغال باحترام كل الدول الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإذ أكرر البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر، فإنني أدعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وفي الختام، تدعو السنغال إلى نزع السلاح النووي الكامل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، وللرئاسة السنغالية على عقد جلسة اليوم وعلى دعوة وفد بلدي إلى المشاركة فيها.

ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع. وأشكر السفيرة سامنثا باور ووفد الولايات المتحدة على مبادرتهما لتقديم القرار، فضلا عن أعضاء المجلس الآخرين على تقديم الدعم له.

لقد أضحى برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بتجربتها النووية الأخيرة، يشكل أخطر

تهديد لنظام عدم الانتشار العالمي. وهو يشكل تحديات غير مسبوقة لسلطة مجلس الأمن. ويبدو أن البرنامج قد شارف على المرحلة الأخيرة من التسليح، ولا تخفي بيونغ يانغ عزمها على امتلاك ترسانة نووية واستخدامها. وهذا أمر شائن للغاية.

وأوضح المجتمع الدولي مرة أخرى، باتخاذه هذا القرار اليوم، أننا لن نغض الطرف أبدا عن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى امتلاك أسلحة دمار شامل. ويؤيد وفد بلدي ما نص عليه القرار الجديد من تدابير قوية تكمل وتعزز نظام الجزاءات الحالي. وعندما تُنفذ، فإنها ستحد للغاية من قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تنفيذ برامج أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال استهداف تدفق العملات الصعبة والمواد والمعدات والتكنولوجيا التي تتطلبها هذه البرامج.

وفي هذه السنة وحدها، يُقدر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنفقت أكثر من ٢٠٠ مليون دولار على التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف. ويقدر أيضا أن التكلفة الإجمالية حتى الآن لبرنامجها النووي قد تجاوزت بليون دولار. وكان يمكن استخدام تلك الأموال لشراء أغذية تكفي كامل سكان كوريا الشمالية لمدة عام كامل. إن الشعب يأكل الغذاء وليس السلاح. ولأسباب لا تتفق مع أي منطق، تدفع بيونغ يونغ ثمنا باهظا لامتلاك ترسانة نووية على حساب شعبها. ولو كانت قد استخدمت تلك الموارد لتحسين سبل العيش للناس، لخفف ذلك كثيرا من المشقة التي يعاني منها شعب كوريا الشمالية.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بأن القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) يتبع نهجا أكثر شمولية من خلال معالجة مسالة رفاه شعب كوريا الشمالية وكرامته، على النحو المبين في الفقرة ٤٥، التي أدرجت في قرار يتعلق بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمرة الأولى. ونأمل أن يسهم القرار والمناقشة المستمرة بشأن حقوق الإنسان في مساعدة إخواننا وأخواتنا في الشمال في سعيهم من أجل حياة أفضل والكرامة الإنسانية.

وبالنسبة لي شخصيا، فإن هذه هي آخر مرة أشارك فيها في اجتماع من اجتماعات الأمم المتحدة، إذ أنني قد أكملت فترة ولايتي هنا وسأسافر الليلة. إنني أشعر بالارتياح لاتخاذ القرار قبل مغادرتي، غير أنه يحزنني كذلك أن أغادر قبل أن تحل المسألة. إن المسألة النووية لكوريا الشمالية متعددة الأوجه. فهي مسألة من مسائل عدم انتشار الأسلحة النووية تثير التساؤل عما إذا كان سيكون بمقدورنا أم لا الحفاظ على النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، الذي كان قائما على مدى نصف القرن الماضي. وسيتعين علينا أن ننظر في ما إذا كنا سنتمكن من التصدي للتحدي الذي يواجه النظام أو إيقافه أو السماح باستمراره. وأمامنا سؤال خطير جدا.

وتتعلق المسألة كذلك بالأمن الدولي. فعندما حصلت كوريا الشمالية على قدرات نووية، في منطقتنا، نتج عن ذلك تغيير في الوضع الراهن من حيث توازننا الاستراتيجي. وبالتالي، يتعين على البلدان الأخرى في المنطقة النظر في كيفية استعادة ذلك التوازن. وهناك سؤال خطير يجب أخذه في الاعتبار، وهو ما إذا كان يتعين على البلدان الأخرى محاولة مضاهاة تلك القدرات أو إيجاد طرق أخرى لاستعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة. وبالنسبة للكوريين الجنوبيين، فإنها مسألة بحث عن الذات كذلك – بحث عن الذات فيما يتعلق بهويتنا الوطنية، وانقسامنا الوطني ورغبتنا في الوحدة الوطنية. إن انقسام كوريا الوطني ينبغي ألا يصير لعنة وطنية. فعندما نشاهد على شاشات التلفزيون إطلاق كوريا الشمالية للصواريخ، نشعر كما لو أن أحد أشقائنا في الأسرة يطلق أعيرة نارية في الهواء من بندقيته بينما يصرخ أطفاله من الجوع والخوف.

وإجمالا، فإنني أعتقد أن ما نقوم به هنا – بضغطنا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تدابير الجزاءات غير العسكرية – هو الإجراء الصحيح، وأعتقد وآمل أن تكون تلك التدابير مجدية في نهاية المطاف. وآمل أن تكون مجدية لنظام عدم الانتشار والأمن الدولي والكوريتين، حتى نتمكن في نهاية المطاف من تخطى المسألة والعودة إلى الحوار والتعاون.

وأود أن أشكركم، سيدي، وجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على التعاون والمساعدة التي قدمتموها لي خلال السنوات الثلاث الماضية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتمنى لممثل جمهورية كوريا عودة آمنة إلى بلده.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.